دور الاستقرار السياسي والامن الوطني في تحقيق التنمية المستدامة

م.م سارة حسين لفته ضاحي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

المقدمة

يشكل الاستقرار السياسي والامن الوطني في المجتمعات بصورة عامة، والمجتمعات المتعددة على وجه الخصوص، أحد الروافد المهمة في عملية تحقيق السلم الاهلي، لاسيما في وقت الازمات والمحن التي تمر بها الدول، اذ تقوم النخب السياسية بدورها الفاعل في تقريب وجهات النظر وتخفيف حدة التشنجات والانفعالات العاطفية، التي ترافق القواعد الاجتماعية، اثناء اختلافاتها وصراعاتها، وهو ما شهدته اغلب الدول التي طبقت الديمقراطية التوافقية، وتمكنت النخب السياسية فيها من تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار والتقدم لهذه الدول، وهو ما اشار اليه انست ليبهارت بقوله "ان الميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، وان من شان السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي."

تأريخ الاستلام 2026/4/12 تأريخ قبول النشر 2026/4/14

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ان عملية التنمية عملية مركبة فهي محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، فالتنمية

المستدامة عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات اما الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- ما هو الدور الرئيسي الذي من الممكن ان يلعبه الاستقرار السياسي والامن الوطني في تحقيق التنمية المستدامة؟

وهذا التساؤل يقودنا الى مجموعة أسئلة فرعية:

1. ما هو المقصود ب مؤشرات الاستقرار السياسي؟ وكيف يمكن تحقيقها؟
2. ما هو دور النخب السياسية في عمليتي الاستقرار السياسي والامن الوطني المستدام؟

فرضية البحث

تتلخص فرضية البحث في شمول خيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب، يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات، فالتنمية المستدامة تجمع بين القدرة وتنميتها واستعمالها، وتتجاوز المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الاساسية والموارد البشرية.

منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في اعتماد المنهج التحليلي الوصفي.

هيكلية البحث

المبحث الأول

الاستقرار السياسي والامن الوطني المستدام

الاستقرار السياسي

تعد مشكلتي الأمن والاستقرار السياسي مشكلة معقدة تتداخل بها عدة عوامل داخلية وخارجية، فهذه المشاكل تصب أولا وأخيرا في تحقيق وانجاح فرص التنمية المستدامة، وهي الغاية والهدف المنشود من اجل خلق مستوى معيشي متكافئ ومتكامل للجميع، وبذلك يصبح الحلم بحقوق الانسان حقيقة، ومن اجل فهم مصطلح الاستقرار السياسي، لا بد من التطرق الى تعريفه.

الاستقرار في اللغة مشتق من الفعل –استقر – ويعني الثبات والسكون في الوضعية العامة من حيث الشكل والمكان، والاستقرار في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب أو التبدل السريع,[1].

أما التعريف الاصطلاحي للاستقرار السياسي فقد يعرف على انه "حالة التوازن بين الدولة والدول الاخرى التي نتعامل معها على الصعيد الخارجي إلا إن ما ينطبق على الداخل ينطبق على الخارج فحالة التوازن ينبغي أن تكون موجودة ما بين الدولة و أفراد المجتمع والمؤسسات التي يمثلها لكي يكون هناك استقرار داخلي كما إن حالة التوازن ينبغي أن تقوم بين الدولة والدول الاخرى لكي تكون هنالك حالة من الاستقرار في المجتمع بصورة عامة ".[2]

ويعرف **(جابر نعمة)** الاستقرار السياسي على أنه " قدرة النظام على التعامل مع الصراعات والأزمات داخل المجتمع، بحيث تتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها

([1])جبران مسعود، المعجم اللغوي العصري (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢)، ٦٤.ص

([2])عادل ياسر ناصر، "أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، المجلة السياسية والدولية، ع. 25 (٢٠١٤): ٢٢٣.ص

ومدى تحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع، وعكس ذلك فإنه بالتأكيد عدم الاستقرار.

ايضا الاستقرار السياسي علمياً هو "ظاهرة تنتاب المؤسسات السياسية، والدستورية وان طبيعته متغيرة، ومعقدة تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً في تحقيقها[1].

أي إن الاستقرار السياسي يتحقق من خلال وجود بيئة معينة تعزز أسس ودعائم استقرار النظام السياسي بما ينطوي عليه من مؤسسات وافراد، فعلى سبيل المثال عندما تقوم مؤسسات النظام بتحقيق متطلبات الشعب واحتياجاته من خلال توفير المعيشة اللائقة والمسكن والخدمات الصحية والاجتماعية فإن هذا سوف يؤثر بشكلٍ مباشر على الرضا الشعبي على أداء تلك المؤسسات وبالتالي عدم الثورة والمطالبة بتغيير قادة النظام مما ينعكس بشكل إيجابي على استقرار النظام السياسي. وهناك من يعرف الاستقرار السياسي على أنه: "قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجههُ وقدرتهُ على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكلٍ يستطيع من خلالهِ ان يحافظ عليها، في دائرةٍ تمكنهُ من القيام بما يلزمهُ من تغييرات للاستجابة للحد الانى من توقعات وحاجات المواطنين"[2].

كذلك يعرف الاستقرار السياسي بانه لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في

([1])أحمد غالب محي الشلاه وفراس كاظم حسوني، "التأصيل النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي"، مجلة العهد، ع. 10 (٢٠١٧): ٢١٥ص

([2])محمد مزابية، مفهوم الاستقرار السياسي في النظم العربية (القاهرة: مكتبة العهد الجديد، ٢٠١٢)، ١٠ص

اقصى الظروف [1].

وهناك من يعرف الاستقرار السياسي على أنه "محصلة أداء النظام في التنمية البشرية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية والخارجية، من خلال التغيير التدريجي والمنظم الذي يساهم في حفظ النظام السياسي من اهتزاز شرعيته وضعف فعاليته[2].

وبحسب (نيفين مسعد) إن الاستقرار السياسي هو "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير الى قدرة النظام على توظيف مؤسساتهِ لإجراء ما يلزم من تغييرات، لمواجهة طلبات الشعوب، والقدرة على احتواء ما قد ينشأ من صراعات دون الحاجة الى استخدام العنف السياسي الا في أضيق نطاق "[3].

اما التعريف الاجرائي للاستقرار السياسي فهو عبارة عن علاقة تفاعلية بين مؤسسات النظام السياسي – تشريعية، تنفيذية، قضائية – من جهة، وبينها وبين الافراد فكلما كان النظام قادر على تلبية احتياجات الشعب وتحقيق ما يطمح اليه من خلال اتباع سياسات تترجم إرادة الشعب كلما كان قادة ذلك النظام اقرب الى الشعب وبالتالي تحقيق الرضا والولاء للقادة والنظام السياسي وبالتالي استقرار مؤسساته، فعلى سبيل المثال أن وصول الاشخاص في تلك المؤسسات عن طريق الانتخابات والاستفتاء العام، فإن ذلك يعني المشاركة السياسية، وبالتالي يؤدي إلى الاستقرار السياسي فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على معالجة الازمات التي تعترض النظام و الافراد وتلبية احتياجاتهم، وكلما تمكنت تلك

(1)أحمد غالب محي الشلاه وفراس كاظم حسوني، نفس المصدر، ص ٢١٦.
(2)منار محمد الرشواني، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ٢٠ص
(3)نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ٥–٦ص

المؤسسات من التكيف والتغيير الدوري لهياكلها وأعضائها كلما تقترب أكثر من الاستقرار السياسي.

وهناك من يدرس ظاهرة الاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، فيعرفه بأنه: بأنه الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظماً بصورةٍ مناسبة بواسطة اليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي، فيما راح البعض الاخر بتركيزه على الابنية الحكومية في تعريف الاستقرار السياسي، فهو يرى أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة، وهناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه "زيادة عدد المرات التي يتم فيها التغيير المتتابع والدائم والجذري في الوزارات.

مؤشرات الاستقرار السياسي

تعددت المؤشرات التي تحدد على أساسها وجود الاستقرار السياسي في نظام ما بتعدد الباحثين والمدارس التي تناولت هذه المؤشرات، فمنهم من يرى ان غياب العنف السياسي دليل على الاستقرار السياسي ومنهم من يرى تحقق ذلك من خلال شرعية النظام، والعديد من الآراء والأفكار، لكن ما سنوضحه من مؤشرات هي التي اتفقت عليها اغلب الدراسات وهي:

1-نمط انتقال السلطة وشرعية النظام السياسي:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والاساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، اما إذا تمت عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي [1].

([1])علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢)، ١٤ص

فهناك عملية انتقال للسلطة من خلال الانقلابات العسكرية أو من خلال الاغتيالات السياسية لقادة النظام الحاكم، وهذا اصدق دليل على عدم تمتع النظام بالشرعية ومن ثم افتقاده للاستقرار السياسي.

2- تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

وهي تعد مؤشراً على وجود حالة من الاستقرار او عدم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، وهي ترتبط أيضاً بالمؤشر الاقتصادي ونسبة البطالة ومستويات المعيشة، مما له أكبر الاثر في الشعور بالإحباط وعدم الامان، وبالتالي كلما زادت نسبة الهجرة الى الخارج كان ذلك دليلاً على وجود عوامل طرد في المجتمع والعكس صحيح [1]. ومن الملاحظ ان هجرة الكفاءات والخبرات من المؤشرات الاساسية لحالة عدم الاستقرار السياسي، إذ لا تتوافر عوامل الجذب في الدولة المعنية ولعل الحروب والاغتيالات وعدم توفر عنصر الامان هو أهم عوامل طرد الكفاءات، وهذا ما نلاحظه بشكل جلي في أغلب الدول العربية.

3-**غياب العنف السياسي:**

إن غياب العنف السياسي بما ينطوي عليه من ابعاد كأعمال الشغب والتمرد والاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية وغيرها تعد من ضمن الأدلة الدامغة على تمتع النظام السياسي الحاكم بالاستقرار، وهذا ما أكده **دوكلاس هـــ . هورويتز (Hurwitz)** عندما عرض فكرته حول العلاقة بين غياب العنف السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال الاتي [2]:

أ- الاستقرار هو فقدان العنف، فالبلدان التي لا تقع فيها الا اعمال عنف ضئيلة تعد مستقرة.

([1])هشام جوهري وبن بوبكر رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٢)، 17ص

([2])محمود العارفي، النظم السياسية العربية (سوريا: مكتبة المعارف للطباعة، ٢٠١٠)، ٦١٠ص

ب-الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة، إذ كلما بقيت الحكومة زمناً أطول في السلطة
كلما غدا النظام مستقرا أكثر.

ج-فقدان التغير البنيوي.

4-سياسات اقتصادية ناجحة:

فعندما يتمكن النظام السياسي من تحقيق تطلعات الجماهير، وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق اهداف التنمية والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة المواطنين وزيادة الرفاهية، كل ذلك ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي [1].

فالسياسات الاقتصادية الناجعة هي التي تعبر عن تخطيط وإدارة دقيقين لمعالجة ازمة معينة، فعلى سبيل المثال عند أتباع نظام سياسي لسياسة تنويع الهيكل الاقتصادي فإن في ذلك الأثر الإيجابي على صادرات الدولة وايراداتها إلى أن تصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتضح مما سبق أن الاستقرار السياسي والتنمية لكل منهما مفاهيم ومؤشرات، إذا ما تظافرت العوامل وتحققت هذه المرتكزات سوف ينتج عن ذلك نظام سياسي يتمتع باستقرار سياسي وتنمية شاملة.

نظريات ومتطلبات الاستقرار السياسي

لا شك إن الاستقرار السياسي ممكن أن يفسر من عدة زوايا، وفقاً لبعض النظريات، كذلك فإن تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه يتطلب توافر مجموعة من المحددات، وهذا ما سيتم توضيحه.

اولا: نظريات الاستقرار السياسي

من المعروف ان النظرية تبنى على افتراضات معينة إذا ما تحققت فإن ذلك يؤدي إلى تحقق الظاهرة محل الدراسة، من هنا فقد برز العديد من المفكرين والباحثين

(1)أحمد غالب محي الشلاه وفراس كاظم حسوني، مرجع سابق، ٢١٨ص

في مجال دراسة مداخل فهم الاستقرار السياسي ومتى تحققه كل حسب وجهة نظره، ولكن أهم النظريات التي تناولت تفسير الاستقرار السياسي هي النظرية المستكنة أو الثابتة والنظرية الديناميكية أو المتحركة، وسوف يتم تناول النظريتين بشكل مبسط.

١- النظرية المستكنة.

تقوم هذه المدرسة على فكرة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين التحدي الذي يواجه النظام السياسي ومدى استجابتهِ لهذا التحديات، سواء كانت خارجية والمتمثلة بالأطماع الخارجية، الخلافات الحدودية أو حتى
امتداد الثورات من الدول المجاورة، أو داخلية على سبيل المثال البطالة، الفقر، الخلل في التركيبة السكانية وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية [1].

٢- النظرية الديناميكية.

تركز هذه النظرية على الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[2].
وتفسر هذه النظرية الاستقرار بالعمليات الكامنة في المجتمع والتي تحول الاحداث والأزمات بكاملها التي تعترض المجتمع الى طاقات تحفظ هيكلة المجتمع

الامن الوطني المستدام

الامن الوطني هنا يأتي من خلال ما تقوم به المؤسسات السياسية ومن خلال الوظائف التي تؤديها [3].

بمعنى ان الامن مرهون بمدى قدرة الأبنية الحكومية والمؤسسات السياسية على مواجهة التحديات فإذا تغلبت عليها تحقق الامن المستدام والعكس صحيح.

([1])ينظر: عادل ياسر ناصر، "أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، المجلة السياسية والدولية، ع. 25 (٢٠١٤): ٤ص

([2])كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا" (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٢)، ٥٢ص

([3])عادل ياسر ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

متطلبات الامن الوطني المستدام

لا شك أن الامن الوطني لنظام الحكم يتطلب وجود بيئة مساعدة تضمن توفر مجموعة من المرتكزات التي إن توافرت فأنها سوف تمهد لتحقيق الامن المستدام ومنها:

١ –المتطلبات العقيدية الفكرية والثقافية

يربط "الموند" بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية والتي تبرز صورتها في

الديمقراطية الانجلوساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية موحدة ومستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة، والثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم والمهارات وهي إحدى الأدلة على طبيعة النظام السياسي ومدى تكيفه وامنه واستقراره، ولكن من وجهة نظر عامة فإن من متطلبات الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذه ما يفسح المجال للحوار والنقاش وتبادل الأفكار بصفة سليمة من أجل خدمة الصالح العام وتحقيق التوافق المجتمعي وهذا ما يشكل جوهر الامن.

٢ –المتطلبات السياسية:

من الركائز المهمة من أجل تحقيق الامن الوطني المستدام هو تمتع النظام الحاكم بالشرعية المطلوبة بمعنى حيازتهِ على الرضا والقبول العام على كافة القرارات والسياسات التي يتبعها ذلك النظام، وتعد الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من مقومات الشرعية وبالتالي الاستقرار السياسي وذلك من خلال احترام النظام للقانون وإتباع الإجراءات الدستورية المتفق عليها، إضافة الى ضرورة توافر عنصر المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات.

٣ -المتطلبات الاجتماعية:

المقصود بالمتطلبات الاجتماعية هي قدرة النظام على ضبط سلوك الافراد والجماعات من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحمي أي اعتداء على الفرد وحماية النظام العام وتحقيق الأمن الوطني وسن قوانين حماية الملكية، فالنظام السياسي ينبع استقراره من عدمه من قدرته على التوزيع العادل للقيم والثروات وفرص العمل. هنا تكمن أهمية الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي ويقترن استقراره بمدى نجاعة تلك الوظيفة.

إذ إن هناك علاقة وثيقة الصلة بين الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي والامن المستدام؛ فكلما أتبع ذلك النظام سياسات وقرارات تنموية فعالة من خلال التوزيع العادل للفرص والثروات للمواطنين كلما ضمن القبول والرضا العام على النظام السياسي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي الناتج عن العدالة التوزيعية ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي، إذ إن مشكلة عدم العدالة التوزيعية تشير إلى عدم قدرة مؤسسات النظام السياسي على التوزيع العادل وذلك أما بسبب عدم كفاءة السياسة التوزيعية نظراً لانحياز النظام لفئة معينة او بسبب قلة ونقص الثروات المتنازع عليها بين الافراد [1].

٤ -المتطلبات الاقتصادية:

من المعروف ان النظام السياسي يتمتع بعدة قدرات من أجل تحقيق غاية التنمية والامن الوطني، ولكن نحن بصدد تناول الجانب الاقتصادي فهي تشمل – القدرات– الجمع بين القدرة الاستخراجية والتوزيعية، وتعني القدرة الاستخراجية هي قدرة النظام السياسي على جلب الأموال واستخراجها من خلال نشاطات داخلة أو خارجية، اما التوزيعية فهي تعني ان يكون النظام عادل في منح الوظائف، المنح،

(1)ينظر: مجموعة مؤلفين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات، ج. ١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ١٠٤، ١١٥ص

القروض، المراتب والخدمات لأفراد المجتمع، فإذا ما تحققت تلك المعادلة فإن ذلك يعني غياب الفساد وتفضيل طبقة على أخرى وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي ومن ثم السياسي[1].فالنظام السياسي القادر على تحقيق العدالة التوزيعية للقدرات الاقتصادية بين الافراد هو القادر على تحقيق التنمية الاجتماعية ومن ثم الامن الوطني المستدام.

قائمة المصادر:

1. البقدي، كريمة. "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا". رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٢.
2. الجوهري، هشام، وبن بوبكر رضوان. إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٢.
3. الدرمكي، علي بن سليمان بن سعيد. "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
4. العارفي، محمود. النظم السياسية العربية. سوريا: مكتبة المعارف للطباعة، ٢٠١٠.
5. الرشواني، منار محمد. سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.
6. الشلاه، أحمد غالب محي، وفراس كاظم حسوني. "التأصيل النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي". مجلة العهد، ع. 10 (٢٠١٧): ٢١٥–٢٢٣.
7. مجموعة مؤلفين. العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات. ج. ١. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.
8. مسعد، نيفين. الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.
9. مسعود، جبران. المعجم اللغوي العصري. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
10. مزابية، محمد. مفهوم الاستقرار السياسي في النظم العربية. القاهرة: مكتبة العهد الجديد، ٢٠١٢.
11. ناصر، عادل ياسر. "أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية". المجلة السياسية والدولية، ع. 25 (٢٠١٤): ٢٢٣.

(1)أحمد غالب محي الشلاه وفراس كاظم حسوني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.